المحاضرة السادسة: تطور المجتمع الجزائري بعد الاستقلال

كان الوضع الاجتماعي مثيرا للقلق ففي عام 1963 بلغ عدد العاطلين عن العمل في الجزائر 2 مليون عاطل عن العمل، و 2.6 مليون نسمة بلا موارد مالية، واندلعت عدة اضطرابات نتيجة البؤس الذي عرفته تلك الفترة ومن بينها: حركات ثورية فلاحية لاسيما في قسنطينة، انتشار اللصوصية، ومظاهرات متفرقة لكن مستمرة للعاطلين عن العمل في المدن.

فقد عرفت الفترة الممتدة منذ الاستقلال إلى منتصف الثمانينات في الجزائر نمو ديمغرافي كبيرا، تجاوز 3 بالمئة في السنة، مما أدى إلى مضاعفة عدد السكان خلال أكثر من عشريتين، بحيث انتقل خلالها عدد السكان من 11 مليون إلى أكثر من 25 مليون نسمة.

النمو السكاني

وكان معدل النمو الطبيعي بعد الاستقلال يعادل 3.39 بالمئة لينتقل بعدها في الفترة الممتدة من 1966-1969 إلى 3.29 بالمئة، وهذه الزيادة السكانية التي شهدتها الجزائر راجعة إلى خفض سن الزواج الذي كان يقدر بـ 19 سنة، ولاستدراك الزيجات التي لم تحقق في الفترة الاستعمارية، وبغية تعويض الوفايات، مما أدى إلى انفجار سكاني بحيث كانت زيادة في معدلات المواليد، وانخفاض لمعدلات الوفيات، وهذا راجع إلى تحسن قطاع الصحة مما ولد مشكلة بداية السبعينات، وصاحب هذا الارتفاع انخفاض في الوفيات، والذي تسبب في مشكلة الانفجار السكاني سنوات الثمانينات بحيث بقي معدل النمو السكاني السنوي ب 3 بالمئة إلى غاية نهاية الثمانينات[1] وبالتحديد بين سنتي 1962-1985 ونستطيع أن نذكر من بين العناصر المؤثرة في النمو السكاني ما يلي:

1- إطلاق سراح المساجين وعودة الجزائريين الذين كانوا في الجيش، ورغبتهم في تعويض ما عرفوه من انعزال وحدوي عن أهلهم وعائلاتهم.

---

[1]. بلحاجي يمينة، الوادي طيب، لمحة حول الانتقالية الديمغرافية في ظل السياسة السكانية في الجزائر، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، م:13، ع: 1، 2021/03/31، ص:257.

2- الإقبال الكبير للسكان على تسجيل ولاداتهم نظرا لوجود حوافز مادية وعلاوات، هذا من جهة ومن جهة أخرى وجود نسبة كبيرة من الأسر التي كانت منعزلة عن كل شروط الحياة الوقائية، والأمنية مما دفع أفراد المجتمع إلى تكاثر سلالتهم من أجل ضمان استمرارهم ووجودهم الاقتصادي والاجتماعي.

المرحلة الأولى: مرحلة الاستقلال والانفجار السكاني 1962- 1985

أي أنه وبعد الاستقلال واصلت معدلات الولادة في الارتفاع ليبلغ أعلى معدل له في الفترة 1966-1977 حيث قدر ب 50.1 بالمئة، ويعود ذلك إلى غياب استخدام وسائل منع الحمل في المجتمع الجزائري بالإضافة إلى الزواج المبكر والمكثف أما الوفايات فاستمرت في التراجع لتبلغ 16.7 بالمئة خلال نفس الفترة. وبعد سنة 1970 عرفت بداية انخفاض معدل الولادات في وقت أصبح معدل الزيادة السكانية فقد تجاوز 3.5 بالمئة خلال الفترة 1976-1980 واستمر انخفاض الوفايات.

النمو السكاني للجزائر 1961-1985

السنوات	معدل المواليد بالألف (بالألف)	معدل النمو الطبيعي (بالمئة)
1965-1961	48.5	3.39
1969 -1966	47.8	3.29
1970 -1969	50.1	3.34
1975 -1971	74.3	3.14
1980 -1976	44.4	3.15
1981	41.04	3.15
1982	40.62	3.15
1983	40.45	3.16
1984	40.14	3.15
1985	39.5	3.11

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

في هته الفترة بدأ معدل الولادت في التراجع تدريجيا أما عن معدل النمو الطبيعي يحتفظ بقيمته المرتفعة متجاوزا دائما 3 بالمئة ولكن بعد هذه الفترة بدأ معدل الولادات في التراجع تدريجيا أما عن معدلات الوفيات فقد سجلت

15.54 بالمئة وكان السبب في سرعة تراجع الوفيات هو اهتمام الحكومة الجزائرية بالأطفال والرعاية الصحية المجانية كفتح مراكز صحية كثيرة تولى الاهتمام بالسكان، وانخفاض نسبة المتزوجين أما بقاء معدل النمو الطبيعي 3 بالمئة فيعود لعدم انتشار الوعي لدى الأسر الجزائرية في استخدام موانع الحمل وكذلك قلتها وانعدامها.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بين 1986-2000

أما بعد سنة 1986 تراجع نمو حيث قدر معدل النمو سنة 1998 ب 1.57 بالمئة وواصل معدلي المواليد والوفايات الانخفاض ليبلغا سنة 2008 على التوالي 4.42 بالمئة، و23.62 بالمئة وسنة 20013 ب 4.39 بالمئة و 25.14 بالمئة ويعود هذا التراجع نتيجة التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه، وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع السن المتوسط للزواج، وكذلك يعود الانخفاض الملحوظ خلال هذه الفترة التي عرفت عدم الاستقرار الأمني، والذي أدى إلى ارتفاع في عدد الوفيات، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية التي مرت بها بسبب انهيار أسعار البترول مع تطور نسبة البطالة، وقلة الاستثمار العمومي في مجال السكنات إضافة إلى المستوى المعيشي والاقتصادي، وضعف القدرة الشرائية للعائلات الذي أدى إلى تراجع عن الزواج مما أدى إلى ارتفاع سن الزواج الأول، وانخفاض معدلات المواليد نتيجة التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه، وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع السن المتوسط للزواج، نتيجة التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه، وانخفاض معدلات الزواج وارتفاع السن المتوسط له.

فالانخفاض في هذه المرحلة بحوالي النصف تقريبا، وبهذا سجلت مرحلة جديدة من مراحل التاريخ الديمغرافي في الجزائر، حيث تعتبر سنة 1986 قطيعة، فمنذ ذلك الوقت والمواليد تعرف انخفاضا مطلقا هذا الانخفاض في المواليد كان مصحوبا بانخفاض في معدل النمو الطبيعي الذي سجل معدلات تقل عن 3 بالمئة.

النمو السكاني للجزائر 1981-1985

السنوات	معدل المواليد (بالألف)	معدل النمو الطبيعي (بالمئة)
1981	41.04	3.15
1982	40.62	3.15
1983	40.45	3.16

1984	40.14	3.15
1985	39.5	3.11

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

المرحلة الثانية: ما بين 2000 إلى اليوم:

شهدت هذه المرحلة عودة الاستقرار بعد العشرية السوداء ورافقه انتعاش اقتصادي الذي كان انعكاس لارتفاع أسعار النفط، هذا ما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي، واستقرار العائلي مما أدى إلى ارتفاع معدلات الزواج وارتفاع الخصوبة، وخاصة منها المؤجلة وبالتالي شهدت معدلات النمو العودة في الارتفاع من 1.43 بالمئة سنة 2000 إلى أن بلغ 2.17 بالمئة سنة 2017، ثم عاد معدل النمو للانخفاض مرة أخرى حيث سجل 1.8 بالمئة سنة 2000 وبعدد سكان قدر ب 43.9 مليون نسمة حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

خلال الفترة 1992 –1998 كان معدل الخام للوفيات شبه ثابت حول قيمة تقارب 6 بالمئة أما مستوى الولادات في هذه المرحلة شهد انخفاضا شديدا فلقد انخفض معدل الولادات الخام خلال هذه الفترة ليصل إلى 21.02 بالمئة سنة 1998، وهذا من نتاج برنامج التخطيط العائلي الذي بادرت الجزائر في تطبيقه، وكنتيجة لثبوت الوفيات، وتراجع الولادات فقد انخفض معدل النمو الطبيعي من 2.49 بالمئة سنة 1990 إلى 1.57 بالمئة سنة 1998 مقارنة بالولادات، ويعتبر المستوى الذي وصلت إليه الوفيات جد متطور رغم أن خلال التسعينات مرت بظروف أمنية أدت إلى تسجيل نسبة معتبرة من الوفيات حيث سجل معدل نمو طبيعي 1.51 بالمئة و 1.48 بالمئة و 1.63 بالمئة خلال سنوات 1999، 2000، 2004 وبعد ذلك استمر بنفس الوتيرة ففي سنة 2008، وصل إلى 1.91 بالمئة.